أرقام ومؤشرات لقياس التطور الاقتصادي

التنمية الاقتصادية فى أرقام

د. غادة محمد محسن
مدير عام بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تختلف الآراء وتتعدد حول مدى جودة الأداء والسياسات التى تنتهجها الدولة المصرية، إلا أنه من المؤكد أن الأرقام والمؤشرات ستظل هى المعيار الذى يمكن الاستناد إليه بشكل قاطع فى تحديد وقياس أثر التطور، وهى المرشد والموجه للحكم على السياسات والإجراءات التى تتم على أرض الواقع، فلغة الأرقام والمؤشرات ومتابعة تطورها سلبا أو إيجابا لا تعرف التحيز، ولا يمكنها الميل نحو فصيل دون آخر، لذلك سوف يركز هذا المقال على رصد أبرز الملامح والمؤشرات الحاكمة للدلالة على الاقتصاد المصري، من خلال استقراء تطور البيانات ومؤشرات الأداء؛ بالإضافة لاستعراض أبرز التقييمات والتوقعات الصادرة من المؤسسات الدولية والإقليمية لوصف وضع وأداء القطاعات الاقتصادية فى مصر، وذلك من منطلق الإيمان بأهمية البيانات والمعلومات والمؤشرات الدقيقة والمحدثة والمتكاملة واتساقها مع التعريفات الدولية، حتى يتسنى رسم ملامح التنمية، وقياس تطورها الزمانى والمكاني، وخدمة أغراض المقارنة الإقليمية والدولية وربطها بالجهود والبرامج التى تتم، لتقييم جهود التنمية ومردود السياسات والبرامج التنموية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية على أسس علمية موثقة بالبيانات ومؤشرات الأداء المحلية والدولية، بعيدا عن الآراء والتكهنات والتحيز والجدل الذى لا يستند لأى منهجية علمية أو لأدلة وثوابت واضحة ومعيارية للقياس والتقييم، حتى يتسنى التحديد القاطع للقطاعات التى شارفت تحقيق المستهدفات، الأمر الذى جاء بمردود دولى انعكس على تحسن مؤشرات وترتيب مصر عالميا وإقليميا، بالإضافة لأثره على مقاربة متوسطات الأداء بمتوسطات الأداء العالمي، محققا إشادات دولية بارزة من منظمات عالمية مرموقة فى كافة القطاعات التنموية، بالإضافة لتحديد القطاعات التنموية التى تحتاج مزيدا من الجهود وتصحيح المسار لتحقيق المستهدفات التنموية المرجوة.

وفى البداية من الضرورى قبل المضى فى رصد الأرقام والمؤشرات الحاكمة، القاء نظرة شمولية على الوضع العالمي، والذى من المؤكد أن له انعكاساته القوية على الوضع المحلى والإقليمي، فوسط بيئة عالمية محفوفة بالمخاطر والتحديات، ووسط ما يشهده العالم منذ عام ٢٠٢٠ لأكبر زيادة فى الديون منذ الحرب العالمية الثانية ووصول الدين الكلى العالمى إلى ٣٠٣ تريليون دولار، بالإضافة للأزمات العالمية التى ضربت العالم خلال عام ٢٠٢٢، بداية من أزمة سلاسل الإمداد والتوريد إلى الأزمة الروسية الأوكرانية، والتطورات التى شهدتها الأسواق المالية العالمية، فى ظل الارتفاعات المستمرة والمتكررة لأسعار الفائدة فى أسواق الاقتصادات المتقدمة، والصراعات الجيوسياسية التى احتدمت فى الآونة الأخيرة، وتسببت فى خروج واسع النطاق لرؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، الأكثر تأثرا بالصدمات، الأمر الذى أصاب الاقتصاد العالمى بصدمة جعلت المؤسسات الدولية تخفض من توقعات نمو الاقتصاد العالمي، حيث تراجعت توقعات صندوق النقد الدولى لمعدل النمو العالمى عام ٢٠٢٢ ليصبح نحو ٣,٢٪ مقارنة بنحو ٦٪ عام ٢٠٢١، ولحقت بمصر أضرار بالغة جراء ذلك كغيرها من الدول، وبالرغم من ذلك توقع صندوق النقد الدولى تحقيق الاقتصاد المصرى معدل نمو يصل إلى ٦,٦٪ خلال عام ٢٠٢٢، لتكون بذلك ضمن أهم ١٠ دول على مستوى العالم من حيث توقعات مستويات النمو، والأولى على مستوى إفريقيا، والرابعة على مستوى الدول العربية. وهو ما أكدته توقعات البنك الدولى فى يونيو ٢٠٢٢ ؛ حيث توقعت ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصرى ليبلغ ٦,١٪ عام ٢٠٢٢ ؛ وهو أعلى من المتوسط المتوقع عالميا والذى بلغ ٢,٩٪ عام ٢٠٢٢، وأعلى من المتوسط المتوقع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذى بلغ ٥,٣٪، وفى ذات السياق؛ توقع صندوق النقد العربي، فى أغسطس ٢٠٢٢ نمو الاقتصاد المصرى عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ ليصبح ٥,٥٪.

وتأتى تلك التوقعات من منظمات دولية وإقليمية لها خبرة وثقل فى ترجمة السياسات والإجراءات والأوضاع التى تمر بها الدول لأرقام ومؤشرات وتوقعات اقتصادية، تأكيدا بأن نظرتها الإيجابية للاقتصاد المصرى دليلا للثقة وترجمة لرؤيتها لما يتم من جهود وإنجازات على أرض الواقع فى مصر، وأبرزها:

- برنامج الحكومة المصرية لدعم المصدرين ورد الأعباء.

تراجعت توقعات صندوق النقد الدولى لمعدل النمو العالمى عام ٢٠٢٢ ليصبح نحو ٣,٢% مقارنة بنحو ٦% عام ٢٠٢١، ولحقت بمصر أضرار بالغة جراء ذلك كغيرها من الدول، وبالرغم من ذلك توقع الصندوق تحقيق الاقتصاد المصرى معدل نمو يصل إلى ٦,٦% خلال عام ٢٠٢٢، لتكون ضمن أهم ١٠ دول على مستوى العالم من حيث توقعات مستويات النمو

- طرح وثيقة سياسة ملكية الدولة لتحديد سياسة الدولة تجاه الأصول المملوكة لها.
- تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الاعتماد على المنتجات المحلية، حيث تستهدف الدولة تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى الاقتصاد المصري، ورفع نسبة مساهمته فى الاستثمارات المنفذة بنسبة ٦٥٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة.
- وضع خطة لتخفيض الدين العام وعجز الموازنة خلال الـ ٤ سنوات القادمة
- وضع رؤية متكاملة لتنشيط البورصة المصرية
- استهداف توطين صناعات بما يعادل ٢٣٪ من إجمالى الواردات المصرية خلال ال ٥ سنوات القادمة.
- زيادة الصادرات المصرية لـ ١٠٠ مليار دولار خلال ٣ سنوات.

وبالفعل استطاع الاقتصاد المصرى تحقيق معدل نمو بلغ ٦,٦٪ خلال عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، على الرغم من كافة الصدمات والأزمات العالمية التى ألقت بظلالها على كافة الدول والمناطق الجغرافية.

وفى هذا السياق؛ أشاد البنك الدولى بمواصلة تراجع عجز الموازنة المصرية على الرغم من الأزمات العالمية التى يشهدها العالم، كما أشاد فى تقرير آخر بالإصلاحات التى قامت بها الحكومة فى الاقتصاد الكلى وجهود التحول الرقمى وتشجيع الشمول المالي، ووفقا لقائمة فوربس سبتمبر ٢٠٢٢ ؛

فقد جاءت ٦ شركات مصرية ضمن أقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية فى منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٢، وجاءت مصر الأولى إفريقيا من حيث صادرات الخدمات عام ٢٠٢١، تليها المغرب، وغانا، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا وفقا لمنظمة الأونكتاد، كما جاءت مصر الثالثة إفريقيا فى صادرات البضائع. ووفقا للبنك الدولى فى نوفمبر ٢٠٢٢، جاءت مصر ضمن أعلى ٥ دول فى العالم استقبالا لتحويلات العاملين بالخارج، بقيمة بلغت ٣٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢

الأمر الذى أفضى لاستضافة مصر كضيف الشرف لهذا العام فى منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادى الدولى فى نسخته الـ ٢٥، وتخصيص جناح كبير لها لعرض الإنجازات التى حققها الاقتصاد المصرى.

وبإلقاء نظرة بسيطة على مقومات البنية الداعمة للمال والأعمال والاقتصاد المصري، نجد أنه يوجد بمصر ٤٦٥٦ فرعًا للبنوك، و١٩,٠١ ألف ماكينة صراف آلى حتى عام ٢٠٢١، وحيث يأتى النمو نتيجة للتنمية والاستثمار والمشروعات والتشغيل، فيمكن من خلال إلقاء نظرة على أسواق التمويل والاقتراض والاستثمار، سواء الاستثمارات العامة أو الاستثمار الأجنبى المباشر الوقوف على أداء مصر فى هذا القطاع الحيوى الذى يسهم فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة، بالإضافة لدوره فى خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة.

حيث ارتفع الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ليصل إلى٣١٨٦ مقترضًا من صندوق التنمية المحلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، و٥٧,٥٩٪ من إجمالى هذا الائتمان يتركز فى ٥ محافظات، وهي: (المنيا – الدقهلية – بنى سويف – الشرقية – سوهاج)، لتنمية ودعم المشروعات وضخ فرص عمل فى صعيد مصر. وفى ذات العام: منح جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قروضًا بإجمالى ٤,٥٠ مليارات جنيه للمشروعات متناهية الصغر، ساهمت فى إضافة نحو ١٦٤,٠٦ ألف مشروع، وتوليد المزيد من فرص العمل. وانعكس الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على تقدم مصر ٤٨ رتبة فى مؤشر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤشر فرعى من مؤشر التنافسية العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمي، حيث احتلت مصر فى آخر إصدار للمؤشر المرتبة ٤١ بين ١٤١ دولة، بعد أن كانت فى المرتبة ٨٩ عام ٢٠١٨، كما تقدمت ٢٤ رتبة فى مؤشر حماية صغار المستثمرين، وهو مؤشر فرعى من مؤشر سهولة أداء الأعمال، الصادر عن البنك الدولي، وجاءت فى المرتبة ٥٧ بين ١٩٠ دولة عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت فى المرتبة ٨١ عام ٢٠١٨.

وتشير بيانات البنك المركزى المصرى لتضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر من ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ لتصبح ٨,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، وهى أعلى قيمة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر منذ عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، وبما يشير لتضاعف تدفقات الاستثمار بأكثر من ١٥ ضعف تقريبا عما كانت عليه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، لتأتى مصر بذلك ثانى أكبر متلقى للاستثمار الأجنبى المباشر فى افريقيا، وثالث أكبر متلقى للاستثمار عربيا مستحوذة على ١٦,٤٪ من إجمالى التدفقات فى الدول العربية. عام ٢٠٢١؛ ولتحافظ على المركز الأول بين ٥٤ دولة افريقية كأفضل وجهة جاذبة للاستثمار فى إفريقيا عام ٢٠٢١ وذلك وفقا لمؤشر جاذبية الاستثمار فى القارة الافريقية. مع وجود مؤشر إيجابى آخر لتحول تفضيلات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر نحو القطاعات غير البترولية، وفقا لبيانات البنك المركزى المصري، وأكثر من ربع هذه الاستثمارات (٢٦,٥٠٪) جاء من نصيب القطاع الصناعي، وهو ما يتسق مع الخطة الطموحة التى وضعتها مصر لزيادة الاستثمارات فى قطاعات التنمية الحقيقية، مقابل الاستثمار فى القطاعات الاستخراجية، بما له من أهمية كبيرة، حيث أن العبرة ليست بحجم التدفقات ولكن بنوعيتها، وهو ما يتحدد بناء عليه مدى الاستفادة والمنافع الحقيقية التى تعود على تنمية الدولة ورفع مستوى معيشة المواطنين. الأمر الذى انعكس على تراجع الاستثمار فى قطاع البترول والقطاعات الاستخراجية، مقابل زيادة الاستثمارات فى قطاع الصناعة والزراعة وقطاعات التنمية الحقيقية.

كما تُظهر أحدث بيانات رسمية مُعلنة على موقع وزارة المالية والبنك المركزي، للعام الجارى ٢٠٢٣، مجموعة من المؤشرات الإيجابية، على النحو التالي:

❖ ٥١,٩٪ ارتفاعًا بصافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال الربع الثانى من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

❖ ١٦,٥٪ نمواً بإيرادات قناة السويس (باعتبارها من أهم مصادر العملة الأجنبية) فى الربع الأول من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (١,٩٧ مليار دولار)، مقارنة بنفس الربع من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

❖ تُظهر مؤشرات السنة المالية المُنتهية فى يونيو ٢٠٢٢ نتائج إيجابية نسبياً، فرغم التحديات الخارجية واسعة النطاق. فقد تحول العجز الأولى بالموازنة (والذى استمر لأكثر من ٢١ عاماً) إلى فائض أولى نسبته ١,٣ بالمئة، وتستهدف موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تحقيق فائض أولى نسبته ٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

❖ حققت الموازنة فائضاً أولياً بنحو ١٠٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بـ ٩٣,٢ مليار جنيه عن نفس الفترة من العام المالى السابق، كما تستهدف الحكومة تحقيق نحو ٢٩٥,٦ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إضافة إلى زيادة الإيرادات الضريبية إلى نحو ١٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نتيجة أعمال التطوير والرقمنة التى مكنت من توسيع القاعدة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة، مع استهداف زيادة تلك النسبة إلى ١٢,٩٪ فى موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

مع توقعات صندوق النقد الدولى لاتخاذ صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر اتجاها عاما تصاعديا وتوقع أن يصل إلى ١٧,١ مليار دولار عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥. وقد جاءت هذه التوقعات ترجمة للإجراءات العديدة التى اتخذتها مصر فى السنوات الأخيرة لتحسين مناخ الأعمال؛ مما جعلها واحدة من أهم الأسواق الجاذبة للاستثمارات الأجنبية فى القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط بهدف إطلاق العنان للقطاع الخاص وجذب الاستثمارات وزيادة التوجه للتصدير وخلق المزيد من فرص العمل، ومن أبرز الجهود التى تتم لدعم وتحسين بيئة الاستثمار:

❖ موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتشكيل «المجلس الأعلى للاستثمار».

❖ إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء تختص بحل مشكلات المستثمرين والشركات المحلية والأجنبية العاملة فى مصر فى مختلف الأنشطة الاقتصادية.

❖ إطلاق منصة إلكترونية تابعة لمجلس الوزراء لتسجيل شكاوى المستثمرين (www.invest.shakwa.eg)، تضم عددًا من الخدمات الرئيسة.

❖ تذليل عدد من المشكلات المرتبطة بالجمارك، والضرائب، والموافقات الاستيرادية، واستصدار السجلات الصناعية، ورخص التشغيل.

❖ تدشين موقع إلكترونى لتلقّى طلبات المستثمرين الراغبين فى الحصول على «الرخصة الذهبية»، والتى أطلقتها الدولة؛ لتيسير إصدار تراخيص المشروعات وتشغيلها، وتعد «الرخصة الذهبية» موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما فى ذلك تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له.

❖ خفض مدة إصدار التصاريح والموافقات الخاصة بإنشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية.

❖ خفض تكلفة تأسيس شركات الشخص الواحد، من خلال تخفيض الحد الأدنى لرأس مالها من ٥٠ ألف جنيه إلى ألف جنيه.

❖ تشكيل لجنة للتخصيص الفورى للأراضى الصناعية المُرفقة، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢، وتختص بوضع القواعد والإجراءات المعنيَّة بتخصيص الأراضى الصناعية بنظام الانتفاع وإتاحتها بأسعار تكلفة الترفيق.

❖ تخصيص الأراضى بحق الانتفاع بقيمة سنوية (٥٪) من سعر متر التمليك، مع تثبيت مقابل حق الانتفاع السنوى لأول أربع سنوات من التعاقد.

❖ إنشاء اللجنة العليا للحياد التنافسى وتتبع رئاسة مجلس الوزراء، واللجنة منوط بها العمل على وضع المعايير والقواعد اللازمة للجهات الإدارية بالدولة؛ لضمان توافق سياساتها وقراراتها مع سياسات المنافسة ومبدأ الحياد التنافسى.

❖ إطلاق وثيقة ملكية الدولة، والتى تستهدف مشاركة أكبر للقطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى.

❖ إصدار قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لعام ٢٠٢٠، والذى يقدم تيسيرات جديدة للمتعاملين مع الجمارك، ويسهم فى حل المنازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك.

❖ تفعيل لجان الفحص المشترك بالموانئ والمنافذ الجمركية، وربطها إلكترونيًا بكافة جهات الاختصاص لتسهيل وتسريع عمليات الفحص والتخليص الجمركى.

❖ مراجعة وتبسيط الدورة الإجرائية والمستندية للإفراج الجمركي، مع تطبيق الميكنة والنظام الإلكترونى لجميع الموانئ؛ لربط المنافذ الجمركية والمنافذ البرية على مستوى الجمهورية.

❖ تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات بدءا من أكتوبر عام ٢٠٢١؛ وهو نظام جمركى حديث، يعتمد على إتاحة بيانات أو مستندات الشحنة (الفاتورة المبدئية أو أمر الشراء وبوليصة الشحن المبدئية) قبل الشحن بـ ٤٨ ساعة على الأقل ببلد التصدير، بما يسهم فى خفض الوقت والتكلفة المُستغرقة للتخليص الجمركى عند وصول الشحنة. وتأتى مصر ضمن أوائل الدول بالمنطقة التى تطبق النظام الجمركى ACI، بما يتسق مع النظم العالمية المتطورة فى مجال التجارة عبر الحدود.

❖ تفعيل نظام المسار الأخضر، والفحص الظاهري، والعينة العشوائية، والقوائم البيضاء؛ للإفراج الفورى عن الشحنات المدرجة بتلك القوائم.

بالإضافة لما تتمتع به مصر من نقاط قوة داعمة وجاذبة للاستثمار، تتمثل فى وجود سوق استهلاكى كبير، وهيكل اقتصادى مرن ومتنوع، وبنية تحتية داعمة، واتفاقيات تجارة حرة توفر الوصول إلى ١,٥ مليار مستهلك حول العالم، وقوة عاملة شابة، بالإضافة لتنافسية الأجور، ووجود مناطق حرة مصرية بما تمتلكه من مزايا وحوافز، والاستقرار السياسى للدولة وقوة سيادة القانون.

وهو ما أشادت به وكالة فيتش، يونيو ٢٠٢؛ حيث أشادت بما تشهده مصر حاليا من زخم غير مسبوق لتنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية الداعمة لقطاع الأعمال، وبدء تفعيل الرخصة الذهبية للاستثمار، كما رفعت وكالة «فيتش» فى نوفمبر ٢٠٢٢ درجة مصر فى متعقب الإصلاح من ٦ درجات فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، إلى ٦,٥ درجة فى الربع الرابع من العام نفسه لتسجل بذلك درجة أعلى من المتوسط الإقليمى البالغ ٤,٤ درجة.

كما تحسن ترتيب مصر فى مؤشر بدء النشاط التجارى الفرعى من مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال عام واحد فى ٢٠٢٠ بالمقارنة بعام ٢٠١٩، وتقدمت ١٥ مركز فى مؤشر حماية صغار المستثمرين الفرعى من مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بعام ٢٠١٩.

وفى المقابل تشير المؤشرات الدولية لحاجة مصر لبذل المزيد من الجهود لتحسين مؤشرات التجارة الدولية ومؤشرات التجارة عبر الحدود، بالإضافة لضرورة وضع إستراتيجية قومية لزيادة وتحسين إنتاجية العامل

وفقا لقائمة فوربس سبتمبر ٢٠٢٢؛ فقد جاءت ٦ شركات مصرية ضمن أقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية فى منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٢، وجاءت مصر الأولى إفريقيا من حيث صادرات الخدمات عام ٢٠٢١، تليها المغرب، وغانا، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا وفقا لمنظمة الأونكتاد، كما جاءت مصر الثالثة إفريقيا فى صادرات البضائع. ووفقا للبنك الدولى فى نوفمبر ٢٠٢٢، جاءت مصر ضمن أعلى ٥ دول فى العالم استقبالا لتحويلات العاملين بالخارج، بقيمة بلغت ٣٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢

تشير بيانات البنك المركزى المصرى لتضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر من ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ لتصبح ٨,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، وهى أعلى قيمة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر منذ عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، وبما يشير لتضاعف تدفقات الاستثمار بأكثر من ١٥ ضعف تقريبا عما كانت عليه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، لتأتى مصر بذلك ثانى أكبر متلقى للاستثمار الأجنبى المباشر فى افريقيا، وثالث أكبر متلقى للاستثمار عربيا

تشير المؤشرات الدولية لحاجة مصر لبذل المزيد من الجهود لتحسين مؤشرات التجارة الدولية ومؤشرات التجارة عبر الحدود، بالإضافة لضرورة وضع إستراتيجية قومية لزيادة وتحسين إنتاجية العامل كمعيار أساسى بحاجة للتحسين، وداعم لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة للحاجة الملحة لحل تعقد إجراءات بدء النشاط التجاري

كمعيار أساسى بحاجة للتحسين، وداعم لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة للحاجة الملحة لحل تعقد إجراءات بدء النشاط التجاري، وتخفيف أعباء الواردات، وزيادة الائتمان المتاح لتمكين القطاع الخاص حيث بلغت نسبة الائتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالى الناتج المحلى ٢٧,١٪ عام ٢٠٢٠، مقابل ١٤٧٪ كمتوسط عالمي، و١١٩٪ للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما يسبب تراجع قيمة مؤشر مصر فى مؤشر التنافسية العالمى فيما يخص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بالإضافة للحاجة الماسة لتعزيز حماية الملكية الفكرية، وإضافة مزيد من الجهود لما يتم حاليا من خلال إطلاق الدولة للإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية فى سبتمبر ٢٠٢٢، لتسهم فى خلق بيئة محفزة للابتكار فى تشجيع الباحثين نحو الابتكار فى جميع المجالات، كما تسهم الإستراتيجية فى تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، من أجل خلق مجتمع مبتكر. بالإضافة لما تستهدفه الدولة من زيادة نصيب القطاع الخاص بنحو ٦٥٪ خلال ٣ سنوات، والحاجة لتسجيل القطاع غير الرسمى والذى ترتفع نسبته فى مصر، وزيادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية بنسبة أكبر من توجيهها نحو القطاعات الخدمية.

ولعل ما يتم من تحسين مستمر وحل مستدام لكافة المشاكل والمعوقات التى تواجه الاستثمار لأكبر دليل على اهتمام الدولة بهذا الملف، وإيلائه أهمية خاصة كأساس ومحرك استراتيجي للتنمية والتشغيل نحو مستقبل أفضل لمصر وللأجيال القادمة، حيث تمُر الدولة المصرية بمرحلة فارقة، تستلزم من كافة الجهات العمل من أجل هدف رئيسى مهم؛ وهو زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمارات التى تقوم بها الدولة المصرية، بما يتماشى مع تغيير الأيدلوجية الاقتصادية والتحول من الاعتماد على القطاع العام إلى إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص للقيام بدور أوسع فى الاقتصاد والبيئة الاستثمارية وتشجيعه لتولى الريادة مع الدولة فى المرحلة المقبلة فى سبيل الإسراع وتيسير الإجراءات لجذب أكبر حجم من الاستثمار، وكان آخرها قائمة حزمة الإجراءات الأخيرة التى أعلنها المجلس الأعلى للاستثمار، حيث تسارع الدولة المصرية خطاها من أجل دعم وتعزيز مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية (المباشرة وغير المباشرة)، فى وقت يواجه فيه الاقتصاد المصرى العديد من الصعوبات والمعوقات، وقد اتخذت فى سبيل ذلك عدداً من المبادرات التحفيزية التى من شأنها تذليل العقبات أمام المستثمرين، إيمانا بدور الاستثمار الأجنبى المباشر وتأثيره على الاقتصاد الكلى ومؤشرات التنمية بصورة مباشرة وسريعة، بما ينعكس على الناتج القومى الإجمالى وعلى سعر صرف العملة وزيادة الإنتاج، وزيادة الصادرات وخفض الواردات وتحسين الميزان التجاري، إضافة إلى استيعاب عدد كبير من الوظائف وبما يؤثر إيجاباً على معدلات البطالة،..

وتأتى القرارات الأخيرة المُعلنة للاستثمار بمثابة ثورة حقيقية تُعزز مناخ الاستثمار فى مصر من أجل الحفاظ على الاستثمارات الحالية وإتاحة الفرصة لها للتوسع، بالإضافة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية،

تفر الدولة المصرية بمرحلة فارقة، تستلزم من كافة الجهات العمل من أجل هدف رئيسى مهم؛ وهو زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمارات التى تقوم بها الدولة المصرية

وتسهم فى الحفاظ على بيئة استثمارية مستقرة داعمة للتخطيط والتنبؤ وإعداد دراسات جدوى للمشروعات، سواء من ناحية استقرار سعر الصرف، واستقرار البيئة القانونية والتشريعية وثبات السياسيات الضريبية بالدولة، ووجود خريطة تشريعية ضريبية واضحة لمدة خمس سنوات قادمة، بما يصب فى تعميق حالة التأكد والثقة بالنسبة للمستثمر؛ وتتضمن تلك الإجراءات:

- ترخيص مشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعى بنظام المناطق الحرة.
- ١٠ أيام مدى زمنى لإتمام الموافقات كافة عند تأسيس الشركات بما يضفى المزيد من الثقة فى المناخ الاستثمارى فى مصر.
- إطلاق منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات، وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكترونى (قانون رقم١٥ لسنة

ما يتم من تحسين مستمر وحل مستدام لكافة المشاكل والمعوقات التى تواجه الاستثمار لأكبر دليل على اهتمام الدولة بهذا الملف، وإيلائه أهمية خاصة كأساس ومحرك استراتيجي للتنمية والتشغيل نحو مستقبل أفضل لمصر وللأجيال القادمة

القرارات الأخيرة المُعلنة للاستثمار بمثابة ثورة حقيقية تُعزز مناخ الاستثمار فى مصر من أجل الحفاظ على الاستثمارات الحالية وإتاحة الفرصة لها للتوسع، بالإضافة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتسهم فى الحفاظ على بيئة استثمارية مستقرة داعمة للتخطيط

القطاع الصناعى يحتل أهمية خاصة فى الاقتصاد المصرى حيث جاء أعلى القطاعات الاقتصادية فى قيمة الإنتاج عام ٢٠٢٢، وفى مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية بنسبة بلغت ١٦,٨٠% عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ ، وفى المركز الثانى بين القطاعات الاقتصادية فى معدل النمو والذى بلغ ٩,٥٧%، كما جاء فى المركز الأول بين القطاعات الاقتصادية فى التصدير

٢٠٠٤) وإحالته للبرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.

- تعديلات تشريعية للتغلب على قيود تملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.
- التوسع فى إصدار الرخصة الذهبية والنظر فى عدم قصرها على الشركات التى تؤسس لإقامة مشروعات إستراتيجية أو قومية، وتعديل المواد المنظمة لها بما يضمن جواز منح الشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ للرخصة الذهبية.
- نقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق بما يضمن استقلاليتها. بهدف فصل الملكية عن الإدارة
- عدم منح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة بهدف تعزيز الحياد التنافسى فى السوق المصرية.
- إنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة من أجل توحيد أطر العمل لكافة الشركات المملوكة للدولة، على أن ترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر
- قيد المستثمر الأجنبى بسجل المستوردين حتى وإن لم يحصل على الجنسية المصرية ويأتى هذا فى إطار الجهود المبذولة للسماح بتيسير إجراءات الاستيراد للمستثمر الأجنبى.
- عدم إضافة أى أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات الاستثمار إلا بعد أخذ موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار ومجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار، وذلك بهدف مواجهة الأعباء الإضافية المفروضة على المستثمرين.
- ضوابط واضحة بحالات فرض الرسوم لعدم دفع المستثمر نفس الرسوم لعدة جهات
- استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية.
- رد ضريبة القيمة المضافة وتسريع الإجراءات خلال ٤٥ يوماً.
- الإعلان سريعاً عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال الـ ٥ سنوات المقبلة.
- إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وتجنب الازدواج الضريبى.
- ثلاثة أشهر فقط مدة صرف تعويض للمستثمرين فى حالات نزاع الملكية مع إلزام الجهات الإدارية بتكثيف التفاوض مع المستثمرين على التعويضات الملائمة؛ بما يُضفى المزيد من الثقة على المناخ الاستثمارى فى مصر.
- التعاقد مع مكتب استشارى عالمى لوضع إستراتيجية واضحة للاستثمار، ووضع آليات لتحسين ترتيب مصر فى مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات المقبلة، لتحقيق المستهدف القومى برفع معدلات الاستثمار من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ .
- تعديل تسع مواد من قانون المناطق الاقتصادية ومنح مزايا وإعفاءات إضافية.
- وحدة دائمة بمجلس الوزراء تختص بوضع سياسات وقوانين ولوائح الشركات الناشئة.
- تلقى شكاوى الشركات الناشئة ووضع حلول ملائمة لكل منها
- اعتماد حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات دعماً لعدد من القطاعات والمشروعات لتحقيق نقلة نوعية فى القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وهي؛ الزراعة – الصناعة - الطاقة ومشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر، بالإضافة لرسوم الصادرات والجمارك.
- تكليف الحكومة بإعداد وتجهيز ما تم اعتماده من قرارات وتنفيذها فى أسرع وقت.

وكان لكافة تلك الإجراءات والسياسات التى تنتهجها الحكومة بهدف زيادة الاستثمارات وضخ المزيد من المشروعات التنموية القومية والعملاقة والتى ساهمت فى زيادة التشغيل وخفض معدلات البطالة انعكاساتها القوية على سوق العمل فى مصر، حيث أشارت كافة البيانات والإحصائيات والمؤشرات الحاكمة لسوق العمل إلى تراجع معدلات البطالة، فمن إجمالى ٢٩,٣٦ مليون نسمة هى إجمالى قوة العمل (١٥ - ٦٤ سنة) ، يشتغل منهم٢٧,١٩ مليون منهم، بينما يوجد٢,١٧ مليون متعطل، مقارنة بـ ٣,٦٠ ملايين متعطل عام ٢٠١٦، وذلك على الرغم من الزيادة السكانية الضخمة خلال تلك السنوات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والجيوسياسية التى تُعانى منها دول العالم كافة.

٦١٪ من المشتغلين يتركزون فى ٤ قطاعات، هى الزراعة (١٩,٢٤٪) بحوالى ٥,٢ ملايين مشتغل، يليه تجارة الجملة والتجزئة (١٥٪) بإجمالى ٤,١ ملايين مشتغل، ثم التشييد والبناء (١٣,٧٥٪) ، والصناعات التحويلية (١٢,٥٦٪) من إجمالى المشتغلين.

وفى ضوء اهتمام الدولة بالقطاع الصناعى والذى يحتل أهمية خاصة فى الاقتصاد المصرى حيث جاء أعلى القطاعات الاقتصادية فى قيمة الإنتاج عام ٢٠٢٢، وفى مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية بنسبة بلغت ١٦,٨٠٪ عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، ، وفى المركز الثانى بين القطاعات الاقتصادية فى معدل النمو والذى بلغ ٩,٥٧٪، كما جاء فى المركز الأول بين القطاعات الاقتصادية فى التصدير بنسبة ٥٨,٨٨٪، وفى المركز الرابع من حيث استيعاب العمالة بنسبة ١٢,٥٤٪، بما دفع الدولة لتوجيه النسبة الأكبر من الاستثمارات العامة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى للصناعة بنسبة ٦,٠٨٪، كما كان القطاع الأكثر جذبا لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للداخل عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ بنسبة بلغت ٢٦,٤٩٪.

ويليه قطاع الزراعة والذى يأتى ثانى القطاعات الاقتصادية فى قيمة الإنتاج، وفى مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١١,٥١٪، كما يأتى القطاع الاقتصادى الأول من حيث استيعاب العمالة فى جمهورية مصر العربية.

وكما ذكر أنتونى روبنز «إن الإنجاز ليس نتاج خطوة واحدة عملاقة، وإنما هو نتاج مجموعة من الخطوات الصغيرة، خطونا جزءا منها، وسطرناه فى تقدم وتطور ملموس، ونسعى لاستكمال طريق بدأناه نحو مستقبل وحلما نصنعه ونفخر بالمشاركة فى بنائه لوطن شامخ حقًا يستحق أن يتكاتف أبناؤه لصياغة مستقبله بما يلبى آمال وطموحات جميع المواطنين والأجيال القادمة فى كافة ربوع جمهورية مصر العربية.